

Distr.: General
5 March 2019
Arabic
Original: English

الجمعية العامة



مجلس حقوق الإنسان

الدورة الأربعون

٢٥ شباط/فبراير - ٢٢ آذار/مارس ٢٠١٩

البند ٣ من جدول الأعمال

تعزيز وحماية جميع حقوق الإنسان، المدنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، بما في ذلك الحق في التنمية

موجز الاجتماع المعقود في الفترة الفاصلة بين دورتين من أجل التحوار
والتعاون بشأن حقوق الإنسان وخطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠

تقرير مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان*

موجز

قرر مجلس حقوق الإنسان، عملاً بقراره ٢٤/٣٧، تنظيم اجتماعين في الفترة الفاصلة بين دورتين مدة كل منهما يوم واحد من أجل التحوار والتعاون بشأن حقوق الإنسان وخطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠.

وهذا هو التقرير الموجز عن الاجتماع الأول المعقود في ١٦ كانون الثاني/يناير ٢٠١٩.

* قدم هذا التقرير بعد الموعد المقرر بالنظر إلى أن الاجتماع عقد في ١٦ كانون الثاني/يناير ٢٠١٩.



الرجاء إعادة الاستعمال

GE.19-03666(A)



* 1 9 0 3 6 6 6 *

أولاً - مقدمة

١ - عقد مجلس حقوق الإنسان في ١٦ كانون الثاني/يناير ٢٠١٩، عملاً بقراره ٢٤/٣٧، أول اجتماع من الاجتماعين المقرر عقدهما في الفترة الفاصلة بين دورتين من أجل التحاور والتعاون بشأن حقوق الإنسان وخطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠. وكان موضوع الاجتماع "تمكين الناس وضمان الشمول والمساواة"^(١) وهو سيكون الموضوع المخصص في عام ٢٠١٩ للمنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة، الذي سيستعرض التقدم العالمي المحرز في تحقيق أهداف التنمية المستدامة التالية: الهدف ٤ (التعليم الجيد) والهدف ٨ (العمل اللائق والنمو الاقتصادي)، والهدف ١٠ (الحد من انعدام عدم المساواة)، والهدف ١٣ (تغير المناخ)، والهدف ١٦ (السلام والعدالة وبناء مؤسسات فعالة) والهدف ١٧ (الشراكة من أجل تحقيق الأهداف) ويتضمن برنامج الاجتماع خمس جلسات^(٢).

٢ - وترأس الاجتماع الممثل الدائم للدانمرك لدى مكتب الأمم المتحدة والمنظمات الدولية الأخرى في جنيف، مورتن جيسبيرسن. وأدلى بملاحظات مقتضبة كل من رئيس مجلس حقوق الإنسان، كولي سيك، والمقرر، مايكل أوفلاهرتي، مدير وكالة الاتحاد الأوروبي لحقوق الإنسان الأساسية. وعرضت مفوضة الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان، السيدة ميشيل باشليت، تقييماتها للإمكانيات والتحديات المرتبطة بخطة عام ٢٠٣٠.

٣ - وفي الجلسة الثانية التي عقدت بشأن موضوع "الأفكار والمناقشات المتعلقة بحقوق الإنسان وأهداف التنمية المستدامة"، ألقت رئيسة مجلس الحكماء ورئيسة مؤسسة ماري روبنسون للعدل المناخي، السيدة ماري روبنسون كلمة رئيسية. وبعد ذلك، انضمت السيدة روبنسون إلى فريق المناقشة الذي ضم الأمين العام المساعد، والمدير المساعد ومدير مكتب الأزمات التابع لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، أساكو أوكاي، والمدافع عن أهداف التنمية المستدامة، ومدير مركز التنمية المستدامة في جامعة كولومبيا، وشبكة حلول التنمية المستدامة، جيفري ساكس، وعضوة اللجنة التنسيقية للإجراءات الخاصة والمقررة الخاصة المعنية بحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، كاتالينا ديفانداس أغيلار لبحث مدى ترابط وتأزر تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها والتقدم المحرز صوب تحقيق أهداف التنمية المستدامة. وأدارت حلقة النقاش هذه مراسلة هيئة الإذاعة البريطانية بي بي سي لدى الأمم المتحدة في جنيف، إيمجن فوكس.

٤ - وفي الجلسة الثالثة، درس موضوع "بناء أوجه التأزر بين حقوق الإنسان وتنفيذ أهداف التنمية المستدامة على الصعيد الوطني". وبيّن كل من المدير العام للدفاع عن حقوق الإنسان في وزارة العدل بيوركينا فاسو، جان دو ديو ياكوما بمبارا، ومديرة وحدة حقوق الإنسان في وزارة الشؤون الخارجية في باراغواي، نوبيليا لوبيز، والمديرة العامة لإدارة المنظمات الدولية في وزارة خارجية تايلند، كانشانا باتاراشوكي كيف يعمل كل بلد من بلدانهم على إقامة علاقة تربط بين حقوق الإنسان وأهداف التنمية المستدامة على الصعيد الوطني. ووصفت نائبة المدير التنفيذي للمعهد الدانمركي لحقوق الإنسان، إيفا غرامبي النتائج التي خلص إليها المعهد من دراسة التكامل بين أعمال آليات الأمم المتحدة لحقوق الإنسان وأهداف التنمية المستدامة، وعرضت الأدوات التي تتيح اطلاع الجميع

(١) انظر www.ohchr.org/Documents/Issues/SDGS/2030/ConceptNote.pdf

(٢) انظر www.ohchr.org/Documents/Issues/SDGS/2030/Programme.pdf

على النتائج المستخلصة من ذلك. وأدار حلقة النقاش، رئيس فرع الاستعراض الدوري الشامل في مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان، جيان ميغايزي.

٥- وخلال استراحة الغداء، قدمت المنظمات العاملة بشأن العلاقة بين حقوق الإنسان وأهداف التنمية المستدامة أعمالها في معرض معرفي.

٦- وفي الجلسة الرابعة، ناقش كل من عضوة اللجنة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة، نيكول أملين، ومديرة برنامج التأثير الاجتماعي في المجلس العالمي للأعمال التجارية من أجل التنمية المستدامة كيترونا سري، ورئيس وحدة الحلول والابتكار لمنظمة العمل الدولية، فرانيسكو دوفيدو، ومدير معهد الأمم المتحدة لبحوث التنمية الاجتماعية، بول لاد، والناشطة في مجال الدفاع عن أهداف التنمية المستدامة، ومؤسسة منظمة صوت المرأة الليبية، آلاء مرابط، وكبير موظفي برامج التحالف العالمي من أجل مشاركة المواطنين (سيفيكوس) ماندب تيوانا، الشراكات العالمية التي تقام من أجل دعم أوجه التآزر بين حقوق الإنسان وتنفيذ أهداف التنمية المستدامة. وأدارت المناقشة مديرة مختبر أهداف التنمية المستدامة، ناديا إسلر.

٧- وفي الجلسة الختامية المتعلقة بتقديم سرد بشأن حقوق الإنسان إلى المنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة، عرضت مديرة مكتب الدعم الحكومي الدولي والتنسيق من أجل التنمية المستدامة التابع لإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية بالأمانة العامة، ماريون بارتيلمي، ومديرة شعبة الأنشطة المواضيعية والإجراءات الخاصة والحقوق في التنمية في مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان، بيغي هيكس، استنتاجاتهما الرئيسية المستخلصة من الاجتماع. وقدم المقرر خلاصة توفيقية لنتائج الاجتماع.

ثانياً- موجز المداولات

ألف- الجلسة الافتتاحية

٨- افتتح الرئيس المناقشة بتحديد أهداف الاجتماع، وطرائقه وأشكال عقده. وأشار إلى أن التقارير الخطية التي وردت بعد الاجتماع ستوضع على الموقع الشبكي للاجتماع^(٣).

٩- وذكر الرئيس أن الاجتماع يهدف، من خلال التركيز على تبادل الخبرات العملية وكذلك على الأدوات والمنهجيات إلى تعميق فهم العلاقة القائمة بين تعزيز وحماية حقوق الإنسان وتنفيذ خطة عام ٢٠٣٠. ويمكن لتعزيز أوجه التآزر بين حقوق الإنسان وخطة عام ٢٠٣٠ أن يقوي النظام المتعدد الأطراف بضمان تحسين الاتساق بين الالتزام السياسي والالتزامات القانونية.

١٠- ونوه رئيس مجلس حقوق الإنسان بالخبرة الواسعة للحاضرين في القاعة، التي ستكفل إجراء مناقشة ثرية وفهم أوجه التآزر فهماً أعمق. وشدد على أن المناقشات ينبغي أن تيسر تنفيذ أهداف التنمية المستدامة على الصعيدين العالمي والوطني، اعتباراً من المدن الكبرى وحتى المناطق الريفية، تمهيداً مع زيادة النهوض بحقوق الإنسان وإعمالها للجميع دون تمييز.

١١- ووصفت مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان في بيانها الافتتاحي^(٤)، خطة عام ٢٠٣٠ بأنها نموذج طموح وموضوعي للتنمية المنصفة والمستدامة يضع الناس في مركز الصدارة ويستند بشكل صريح إلى حقوق الإنسان، بما في ذلك الحق في التنمية. وأكدت أن الالتزام الشامل للدول الأعضاء "بعدم ترك أي أحد خلف الركب" يتطلب معالجة أوجه عدم المساواة وتحديد جميع أشكال التمييز بوضوح والقضاء عليها. وأضافت أن ذلك يشمل أوجه عدم المساواة الهيكلية بين الفئات الاجتماعية.

١٢- وذكرت المفوضية السامية أنه لا يزال هناك الكثير مما ينبغي القيام به على الرغم من وجود بعض الأمثلة على التقدم المحرز في تنفيذ خطة عام ٢٠٣٠، وأن هذه الخطة ليست على المسار الصحيح. وأشارت المفوضية السامية إلى أن العديد من البلدان لا تزال بعيدة عن تحقيق هدف المساواة بين الجنسين، الذي يشكل أيضاً محركاً لأهداف التنمية المستدامة الأخرى، بالنظر إلى أن أوجه عدم المساواة لا تزال راسخة بقوة باعتبارها عقبة أمام التمكين السياسي، والفرص الاقتصادية، والسلامة البدنية، والمساواة في الأجر، وحرية الاختيار الفردية.

١٣- وشددت المفوضية السامية على الحاجة إلى مواصلة العمل بسرعة شديدة لتحقيق خطة عام ٢٠٣٠ لأنه لم يتبق سوى ١٢ عاماً للقيام بذلك. وتمثل اجتماعات المنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة المقرر عقده في عام ٢٠١٩ معالم هامة تتطلب اتخاذ إجراءات عاجلة فورية، بما في ذلك تعزيز الشراكات بين أصحاب المصلحة على جميع المستويات، من أجل دفع عجلة تنفيذ أهداف التنمية المستدامة.

١٤- ولاحظت المفوضية السامية أن النهج القائم على حقوق الإنسان أدى إلى تنمية أقوى وأكثر استدامة وفعالية، ذلك لأنها تعزز التمكين، والشمول، وتكافؤ الفرص للجميع. واختتمت المفوضية السامية بتأكيد أهمية مساهمات هيئات وآليات حقوق الإنسان التابعة للأمم المتحدة، مثل مجلس حقوق الإنسان والإجراءات الخاصة وهيئات معاهدات حقوق الإنسان من أجل تحقيق الهدف العام المتمثل في عدم ترك أي أحد خلف الركب. وسيكون الاجتماع جسراً بين العمل المضطلع به في جنيف ونيويورك، بالنظر إلى أن التقرير المتعلق به سيثري المناقشة التي تدور في المنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة الذي سيعقد برعاية المجلس الاقتصادي والاجتماعي في تموز/يوليه ٢٠١٩ وفي المنتدى السياسي الرفيع المستوى الذي سيعقد برعاية الجمعية العامة في أيلول/سبتمبر ٢٠١٩.

١٥- واختتمت الجلسة الافتتاحية بملاحظات استهلالية أدلى بها المقرر. وأشار إلى أن دوره هو الوقوف على المناقشة وتجميع عناصرها الرئيسية لضمان أن يسهم الاجتماع بقوة في المنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة. وتحدث عن أهمية دمج الاعتبارات المتعلقة بحقوق الإنسان في أهداف التنمية المستدامة. وفي الختام، أشار إلى أن أهداف التنمية المستدامة مشروع عالمي يمكنه أيضاً أن يواصل تعزيز وحماية حقوق الإنسان في أوروبا.

(٤) انظر www.ohchr.org/EN/NewsEvents/Pages/DisplayNews.aspx?NewsID=24072&LangID=E.

باء- الأفكار والمناقشات المتعلقة بحقوق الإنسان وأهداف التنمية المستدامة

١٦- استهلّت الجلسة الثانية بكلمة رئيسية^(٥) للسيدة روبنسون، تلتها مناقشة بين السيدة روبنسون، والسيدة أوكاي، والسيد ساكس والسيدة ديفانداس أغيلار، أدارته السيدة فوكس.

١٧- وشجعت السيدة روبنسون أوساط حقوق الإنسان على التحدث بقوة عن الحاجة الملحة إلى الربط بين التقرير الأخير للهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ عن الاحترار العالمي بمقدار ١,٥ درجة مئوية وبين أهداف التنمية المستدامة، لأنه يرسم حدود الاستدامة التي يجب أن تنفذ فيها الأهداف.

١٨- وأشارت السيدة روبنسون إلى أن مجلس حقوق الإنسان اعتمد عدة قرارات تسلط الضوء على الروابط القائمة بين الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية وأهداف التنمية المستدامة. ووجهت الهيئات الفرعية للمجلس والإجراءات الخاصة الانتباه إلى أهداف التنمية المستدامة في عدة تقارير مواضيعية وتقارير عن الزيارات القطرية، وأشارت إلى أن ذلك قد أسفر عن الكثير من التوصيات التي ترمي إلى توجيه استراتيجيات أهداف التنمية المستدامة باتباع نهج قائم على حقوق الإنسان. وأكدت أن استراتيجيات تنفيذ أهداف التنمية المستدامة يجب أن تكون متسقة مع التزامات الدول بموجب القانون الدولي لحقوق الإنسان.

١٩- وسلطت السيدة روبنسون الضوء على أن إحدى نقاط الضعف الرئيسية لخطة عام ٢٠٣٠ تكمن في إطار المساءلة الخاص بها على أساس الاستعراضات الوطنية الطوعية والتوجيهات التي استعرضها النظراء. ودعت إلى "الإدارة التشاركية" في العملية برمتها، مع تحسين التحليل الشامل وتبادل التقارير الحكومية في إطار الاستعراض الدوري الشامل واستعراضاتها الوطنية الطوعية ذات الصلة في إطار المنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة. وأكدت السيدة روبنسون أهمية استخدام المنتدى السياسي الرفيع المستوى القادم بوصفه فرصة رئيسية لقياس التقدم المحرز حتى الآن، ولتقييم مدى تلبية الجهود العالمية للأهداف المحددة قيد الاستعراض. وأشارت إلى أن النهج القائم على حقوق الإنسان مع ما يقترن بذلك من سمات المشاركة والمساءلة وعدم التمييز أمر ضروري إذا ما أريد تحقيق خطة عام ٢٠٣٠ بطريقة تتيح "عدم ترك أي أحد خلف الركب". وفي الختام، شددت على أن العملية يجب أن تكون مجدية وقائمة على المشاركة التامة. فالمشاركة وسيلة وهدف في آن معاً، ومن المهم قياس عمليات التنمية نفسها ودراساتها وليس فقط النتائج التي تحققت بالتنمية.

٢٠- وسألت السيدة فوكس التي أدارت المناقشة المشاركين في حلقة النقاش عن الروابط القائمة بين حقوق الإنسان وأهداف التنمية المستدامة.

٢١- وذكرت السيدة أوكاي أن سياسات برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وبرامج عمله تسترشد بأهداف التنمية المستدامة. والجانب الأهم هو العمل مع الدول الأعضاء على دمج أهداف التنمية المستدامة في الخطط والسياسات الإنمائية الوطنية. وتقدم الأفرقة القطرية للأمم المتحدة الدعم إلى الأعضاء في الاستعراضات الوطنية الطوعية، ويشارك برنامج الأمم المتحدة

الإنمائي، وإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية في رئاسة فرقة العمل التي تقوم بالتحضيرات اللازمة للمنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة لعام ٢٠١٩.

٢٢- وأقرت السيدة أوكاي بالطابع المترابط لأهداف التنمية المستدامة وحقوق الإنسان، مع الإشارة إلى أن الهدف ١٦ يكتسي أهمية خاصة بوصفه عاملاً مساعداً ومسرّعاً في خطة عام ٢٠٣٠ كلها. وأطلق برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في عام ٢٠١٨ مبادرة للإسراع في تنفيذ خطة عام ٢٠٣٠ بشأن سيادة القانون وحقوق الإنسان، لتقديم الدعم البرنامجي إلى أهداف التنمية المستدامة، وبخاصة في البلدان المتأثرة بالأزمات. وفي إطار التحضير لاستعراض الهدف ١٦ من جانب المنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة في عام ٢٠١٩، قدم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي الدعم إلى مبادرات عديدة، مثل الميسر المشارك للتحالف العالمي للإبلاغ عن التقدم المحرز في تعزيز بناء مجتمعات مسالمة ومنصفة وشاملة للجميع. وكان التحالف المنبر المنسق الذي يُمكّن الدول الأعضاء وأوساط الأعمال والمجتمع المدني والهيئات الدولية من العمل معاً على تعزيز عملية الإبلاغ التي يقوم بها المنتدى السياسي الرفيع المستوى.

٢٣- وردت السيدة أوكاي ملاحظات السيدة روبنسون بشأن الروابط الواضحة بين عمليات وآليات حقوق الإنسان وعمليات تنفيذ أهداف التنمية المستدامة والحاجة إلى تعزيز التعاون فيما بينها. ويشمل ذلك ضرورة استخدام عملية الاستعراض الدوري الشامل بمنهجية أكبر في الاستراتيجيات الوطنية المتكاملة للتخطيط لأهداف التنمية المستدامة وصبغها بصبغة محلية.

٢٤- وتحدثت السيدة أوكاي عن الأهمية البالغة لتعزيز النظم الوطنية لحقوق الإنسان، بما في ذلك المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان. وكان برنامج الأمم المتحدة الإنمائي جزءاً من الشراكة الثلاثية مع مفوضية حقوق الإنسان، والتحالف العالمي للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان التي ترمي إلى دعم المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان في أكثر من ٩٠ بلداً.

٢٥- وأكد السيد ساكس أنه لا فرق بين أهداف التنمية المستدامة وحقوق الإنسان. فهما وجهان لنفس الخطة. فأهداف التنمية المستدامة ينبغي أن تكون أداة لمجتمع حقوق الإنسان، وينبغي لمجتمع حقوق الإنسان أن يكون وسيلة رئيسية لتحقيق الأهداف.

٢٦- وشدد السيد ساكس على أنه بالرغم من أن التحديات تختلف بحسب البلد والسياق، فإن إخفاق خطة عام ٢٠٣٠ لا يعزى فقط، أو حتى بصفة أساسية إلى استبعاد الحقوق فحسب بل أيضاً إلى الفقر. ويفتقر الناس والحكومات في البلدان الفقيرة جداً، إلى الموارد اللازمة لكفالة إمكانية حصول الجميع على التعليم والرعاية الصحية والتغذية اللائقة. ويعتمد إعمال هذه الحقوق على التعاون الدولي والمال والتمويل. والعالم غني، ولكن هناك شح بلبون شخص يعانون الفقر المدقع والقهر بسبب عدم وفاء الحكومات وكبار الأثرياء بالتزاماتهم في مجال حقوق الإنسان.

٢٧- وأكد السيد ساكس أن أهداف التنمية المستدامة يمكن أن تتحقق بميزانية ملائمة. وأوضح ذلك من خلال عرض^(٦) يظهر عملاً أنجزه فريقه مع صندوق النقد الدولي يتمثل في حساب ما سيكلفه تحقيق أهداف التنمية المستدامة في ٥٩ بلداً من البلدان النامية المنخفضة الدخل. وخلص فريقه إلى أن هذه البلدان لا يمكن أن تكفل التعليم والرعاية الصحية للجميع والاحتياجات الأساسية الأخرى بنفسها بالموارد المالية المتيسرة لها. وعلى هذه البلدان أن تنفق

نسبة ١٤ في المائة أخرى من ناتجها المحلي الإجمالي لتحقيق أهداف التنمية المستدامة الأساسية وحدها، وهذا يتجاوز موارد ميزانيتها. وأشار إلى أن هناك حاجة إلى ٣٠٠ بليون دولار في السنة، وأن المبلغ صغير بالمقارنة مع حجم الاقتصاد العالمي. واختتم كلامه بالقول إنه ما لم تتوافر الأموال، فلن يتحقق تنفيذ أهداف التنمية المستدامة وإعمال حقوق الإنسان.

٢٨- وتكلمت السيدة ديفانداس أغيلار بوصفها ممثلة اللجنة التنسيقية للإجراءات الخاصة، وبصفتها المقررة الخاصة المعنية بحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة. ورحبت باعتراف السيدة روبنسون بالدور الذي تضطلع به الإجراءات الخاصة في سياق وضع وتنفيذ أهداف التنمية المستدامة، وذكرت أن ١٢ تقريراً مواضيعياً من تقارير الإجراءات الخاصة يدعم تنفيذ الأهداف. فآلية الإجراءات الخاصة ترى أن كل هدف من أهداف التنمية المستدامة يرتبط بحقوق الإنسان. ولا يمكن المضي بتنفيذ أهداف التنمية المستدامة قدماً دون اتباع نهج قائم على حقوق الإنسان والتصدي للتمييز والوصول إلى الأكثر تضرراً عن الركب.

٢٩- وذكرت السيدة ديفانداس أغيلار أن خطة عام ٢٠٣٠ الطموحة قد حددت التزامات ومسؤوليات جديدة للمجتمع الدولي والدول، ولكنها لم تخصص لها ما يقابلها من الموارد اللازمة لضمان إمكانية تحقيق الأهداف. وتعالج الإجراءات الخاصة عملية تعبئة الموارد، وقد أنشئت الإجراءات الخاصة وآليات حقوق الإنسان بوجه عام لدعم الدول في اتخاذ نهج قائم على حقوق الإنسان في تنفيذ أهداف التنمية المستدامة. وهي تهدف إلى تقديم المساعدة التقنية والتوصيات لمساعدة الدول في وضع المبادرات والسياسات الضرورية للمضي قدماً في تنفيذ أهداف التنمية المستدامة.

٣٠- ولتوضيح ذلك، ذكرت السيدة ديفانداس أغيلار، كيف أنها، وبصفتها المقررة الخاصة المعنية بحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، كتبت تقريراً منفصلاً بشأن كيفية رسم سياسات شاملة لمسائل الإعاقة من أجل تنفيذ أهداف التنمية المستدامة وبشأن العناصر التي ينبغي إدراجها في أي سياسة للتأكد من أن الأشخاص ذوي الإعاقة لا يتخلفون عن الركب. ويجب وضع آليات مساءلة على الصعيدين الدولي والمحلي. ويجب ضم الأشخاص الذين يتخلفون عن الركب إلى المحادثات وتمكينهم من المشاركة فيها.

٣١- وسيكون من الأساسي لكي تتحقق أهداف التنمية المستدامة بنجاح فيما يخص الأشخاص ذوي الإعاقة وأفراد الفئات المحرومة الأخرى، قياس التقدم المحرز وتعزيز سبل تحديد السكان المستفيدين من أجل تقييم ما إذا كان السياسات تحدث الآثار المرجوة. ولا يزال جمع البيانات وتصنيفها يشكل تحدياً كبيراً في تنفيذ أهداف التنمية المستدامة للعديد من الفئات المحرومة. واختتمت كلمتها بالتأكيد مجدداً على الفرصة العظيمة التي تتيحها أهداف التنمية المستدامة وتبتهت إلى أن هذه الفرصة لن تتحقق دون زيادة تعبئة الموارد واتباع نهج قائم على حقوق الإنسان.

٣٢- وأثناء المناقشة، رحبت السيدة روبنسون بالأنشطة العملية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي. وقالت إنها لا تزال تشعر بالقلق إزاء الفجوة بين نيويورك وجنيف، وشجعت الحكومات على أن تستخدم معارفها وخبراتها المكتسبة في جنيف في إطار آليات حقوق الإنسان استخداماً أفضل في نيويورك. وناشدت الحكومات التي تغطي أعمال مجلس حقوق الإنسان أن تبذل جهوداً خاصة للوصول إلى أولئك الذين يقدمون بطريقة سلسة طوعية التقارير

إلى المنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة وإدماج نهج أفضل وأقوى للاستعراض الدوري الشامل.

٣٣- وقالت السيدة أوكاي إن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي سينظر عن كثب في مسألة عدم المساواة في عام ٢٠١٩، ولا سيما في تقرير التنمية البشرية. ولاحظت أن التفاوت لا يرتبط بالبلدان النامية فحسب، بل أيضاً بالبلدان المتقدمة والبلدان المتوسطة الدخل التي لا تزال لديها فئات سكانية مهمشة. ويلزم نهج جديد يتجاوز النظر إلى انعدام المساواة من منظور إعادة توزيع الثروة بين الأغنياء والفقراء وحده، ويسعى برنامج الأمم المتحدة الإنمائي إلى تقديم مقترحات وتوصيات سياساتية في هذا الشأن.

٣٤- وأكدت السيدة ديفانداس أغيلار مجدداً أن الإجراءات الخاصة تُقر بضرورة إيجاد موارد إضافية لتسديد تكلفة المسؤوليات الجديدة التي تسند إلى الدول. وشددت أيضاً على أنه لا بد من اتباع نهج قائم على حقوق الإنسان شامل وتشاركي لتحقيق أهداف التنمية المستدامة بنجاح رغم مسألة الموارد.

٣٥- وأكد السيد ساكس أهمية تعبئة الموارد من خلال الضرائب. وأقر بأن التمييز والإهمال والتهميش من القضايا الهامة، وأن سوء الإدارة يطرح مشكلة في بعض الأماكن، بيد أن الفقر في نظره هو أكبر مشكلة حقيقية لكثير من الناس وحكوماتهم في العديد من البلدان. وشدد على أهمية تحديد الموارد المالية قبل المنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة الذي سيعقد في أيلول/سبتمبر ٢٠١٩.

٣٦- وأكدت وفود كثيرة في العديد من مداخلات الحضور^(٧) أهمية النهج القائم على الحقوق في تحقيق أهداف التنمية المستدامة، وأكد بعضها أهمية كفالة اتباع نهج أكثر اتساقاً إزاء الأهداف وحقوق الإنسان وضرورة توافر إسهامات حقوق الإنسان وقيمتها في المنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة. وأكدت وفود أخرى دور التنمية وتحقيق أهداف التنمية المستدامة في حماية حقوق الإنسان. وقدمت أمثلة على المبادرات الوطنية التي تدمج حقوق الإنسان في تنفيذ أهداف التنمية المستدامة.

٣٧- وذكر الاجتماع بوصفه مساهمة في ردم الفجوة بين نيويورك وجنيف. وأشار إلى إمكانية أن يتناول الإعلان السياسي الصادر عن المنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة التكامل بين أهداف التنمية المستدامة وحقوق الإنسان. وطرحت أهمية مشاركة المجتمع المدني، وقطاع الأعمال، والنساء والفتيات والجهات الأخرى صاحبة المصلحة في تحقيق أهداف التنمية المستدامة. وتناول بضعة متكلمين مسألة التمويل وتعبئة الموارد من أجل خطة عام ٢٠٣٠ فيما أكد آخرون أهمية تعزيز مؤسسات الإدارة.

(٧) الاتحاد الأوروبي، وكوبا، واليابان، وجزر البهاما، وجورجيا، وأوروغواي، والصين، وبلجيكا، ومصر، والبنك الدولي، ومنظمة الفرنسيسكان الدولية (بيان مشترك)، والاتحاد السويدي للمثليين ومزدوجي الميل الجنسي ومغايري الهوية الجنسانية (بيان مشترك)، ولكسمبرغ. وتتاح بعض البيانات على الموقع الشبكي التالي: www.ohchr.org/EN/Issues/SDGS/Pages/HRCIntersessionalMeeting.aspx

٣٨- وشددت السيدة ديفانداس أغيلار في ملاحظاتها الختامية، على أن أهداف التنمية المستدامة هي خطة عالمية. ورغم أهمية التركيز على البلدان الفقيرة، تنطبق خطة عام ٢٠٣٠ على جميع البلدان، حتى الأغنى منها، التي تحتاج أيضاً إلى الوفاء بمهمة تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

٣٩- وأشار السيد ساكس إلى انقضاء أربع سنوات على اعتماد خطة عام ٢٠٣٠، ولم يتحقق أي تقدم بشأن التمويل. وهو يرى أنه، إذا لم يحرز أي تقدم بشأن تمويل أهداف التنمية المستدامة في المنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة الذي سيعقد في أيلول/سبتمبر ٢٠١٩، فلن يكتب النجاح لخطة عام ٢٠٣٠.

٤٠- واتفقت السيدة أوكاي مع السيد ساكس على أن التمويل مسألة يجب التصدي لها بطريقة مختلفة. ولا يمكن أن تقدم المساعدة الإنمائية الرسمية سوى النذر اليسير من الأموال المطلوبة، ولن تتحقق أهداف التنمية المستدامة ما لم يجر العمل بطريقة مختلفة ويطلق العنان لأموال القطاع الخاص وتتخذ مبادرات التمويل الابتكاري.

٤١- ورداً على سؤال عن الطريقة التي يمكن بها بيان عمل آليات حقوق الإنسان بشكل أفضل في المنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة، أشارت السيدة روبنسون إلى أنه سيكون من الممكن التوفيق بين أهداف التنمية المستدامة التي ينظر فيها المنتدى السياسي الرفيع المستوى والتقارير ذات الصلة المقدمة من آليات حقوق الإنسان وهيئات المعاهدات. وينبغي أن تتاح التقارير للجهات التي تعد التقارير المتعلقة بالاستعراضات الوطنية الطوعية أو تعلق عليها. ولتحسين الربط بين مجلس حقوق الإنسان والمجلس الاقتصادي والاجتماعي، اقترحت السيدة روبنسون عقد اجتماع مشترك في نيويورك بين مجلس حقوق الإنسان والمجلس الاقتصادي والاجتماعي بشأن تقديم التقارير في إطار الاستعراض الدوري الشامل وفي إطار المنتدى السياسي الرفيع المستوى. وفيما يتعلق بمسألة بناء القدرات وتعبئة الموارد، قالت إنها تؤيد معظم ما قاله السيد ساكس، وسلطت الضوء على أهمية وجود حكومة مسؤولة وخاضعة للمساءلة، ومعالجة الفساد لوقف تدفق الأموال خارج البلدان الفقيرة.

جيم- تحقيق أوجه التآزر بين حقوق الإنسان وتنفيذ أهداف التنمية المستدامة على الصعيد الوطني

٤٢- قدم السيد ميمبارا عرضاً^(٨) بشأن الروابط القائمة بين حقوق الإنسان وتنفيذ أهداف التنمية المستدامة في بوركينا فاسو. ووصف اثنين من الروابط القائمة بين أهداف التنمية المستدامة وحقوق الإنسان. فأولاً، التوصيات الصادرة عن آليات حقوق الإنسان التي ساعدت على تحليل المجالات الرئيسية، وتحديد فئات المجتمع التي قد تخلفت عن الركب. فقد أسهمت هذه التوصيات في اتخاذ تدابير سياساتية وفي بنود الميزانية، وتدابير الرصد وسلاسل المسؤولية في الحكومة. وثانياً، التقارير التي تعدها بوركينا فاسو من أجل الاستعراض الدوري الشامل وهيئات المعاهدات فهي تحتوي على مواد مفيدة للاستعراض الوطني الطوعي، وهي تستخدم عملية تقديم التقارير إلى هيئات المعاهدات كمساهمة في الإعداد لاستعراض حالتها المقبل.

٤٣- ولتوضيح قيمة التوصيات الصادرة عن آليات حقوق الإنسان من أجل أهداف التنمية المستدامة، أشار السيد بمبارا إلى الهدف ٤ الذي يتطلب أن يكمل جميع الأطفال تعليمهم في المدارس الابتدائية والثانوية بحلول عام ٢٠٣٠. وسوف تساعد التوصيات الصادرة عن اللجنة المعنية بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية في عام ٢٠١٦ وعن الاستعراض الدوري الشامل في عام ٢٠١٨ بوركينا فاسو على تحقيق هذا الهدف من أهداف التنمية المستدامة.

٤٤- ويسعى المكتب في بوركينا فاسو الذي وضع التقارير المقدمة إلى هيئات المعاهدات جاهداً إلى ضمان الاتساق مع الأعمال المتعلقة بأهداف التنمية المستدامة. وبالإضافة إلى ذلك، يجري بذل الجهود لمواجهة تحديات التشاور مع الجهات الفاعلة من الدول ومن غير الدول، بما في ذلك المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان.

٤٥- وركزت خطة العمل الوطنية لحقوق الإنسان في بوركينا فاسو على أهداف التنمية المستدامة وسعت إلى تحسين التآزر بين خطة أعمال حقوق الإنسان، وتوصيات هيئات المعاهدات وتنفيذ أهداف التنمية المستدامة عن طريق دمج وتوحيد التوصيات المتعلقة بحقوق الإنسان وتطبيقها على الأهداف ذات الصلة والغايات المتصلة بذلك من أهداف التنمية المستدامة.

٤٦- وركزت السيدة غرامي في عرضها^(٩) على الدروس المستفادة من التجارب القطرية للمعهد الدانمركي لحقوق الإنسان وعلى تطوير الأدوات ومنهجيات العمل في مجال حقوق الإنسان وأهداف التنمية المستدامة. وأشارت إلى أن المعهد الدانمركي لحقوق الإنسان عمل على خطة عام ٢٠٣٠ منذ البداية، وهو يرى أن الخطة وحقوق الإنسان عنصران مترابطان يمكن أن يعزز كل منهما الآخر. وعرضت السيدة غرامي بإيجاز الدروس المستفادة في شكل "خمس عناصر أساسية"، التقارب والملاءمة والتكامل والاتساق والتوافق في الآراء، وهي عناصر ستمهد الطريق أمام تحقيق أهداف التنمية المستدامة وإعمال حقوق الإنسان بطريقة متكاملة.

٤٧- وأوضحت السيدة غرامي العنصر الأساسي "التقارب" باستخدام قاعدة البيانات الإلكترونية للمعهد الدانمركي لحقوق الإنسان^(١٠)، التي تربط بين مواد الاتفاقيات المتعلقة بحقوق الإنسان وغايات أهداف التنمية المستدامة. وأظهرت قاعدة البيانات أن ما نسبته ٩٢ في المائة من ١٦٩ غاية من أهداف التنمية المستدامة يرتبط بمواد معينة في الصكوك الدولية لحقوق الإنسان.

٤٨- وذكرت السيدة غرامي أن الدرس المكتسب المتعلق بالعنصر الأساسي "الملاءمة" يبين أن الروابط الجوهرية القائمة بين حقوق الإنسان وأهداف التنمية المستدامة تعني أن التقارير المقدمة من الدول إلى هيئات حقوق الإنسان يمكن أن تتضاعف فتخدم وتضاعف تقارير أهداف التنمية المستدامة. ويمكن للدول أن تعتمد على التحليل العالي الجودة والتوصيات الواردة من آليات رصد حقوق الإنسان من أجل توجيه تنفيذ أهداف التنمية المستدامة. ولتيسير استخدام هذه المواد القيمة، وضع المعهد الدانمركي لحقوق الإنسان، بالتعاون مع مفوضية حقوق الإنسان، قاعدة بيانات تستند إلى طريقة حسابية تسمح بقراءة آلية لآلاف التوصيات الصادرة عن الاستعراض

(٩) انظر www.ohchr.org/Documents/Issues/SDGS/2030/EvaGramby.pdf.

(١٠) انظر sdg.humanrights.dk.

الدوري الشامل، وهيئات المعاهدات والإجراءات الخاصة، ويربطها بأهداف محددة من أهداف التنمية المستدامة، فيما يخص بلدان محددة وفئات ضعيفة^(١١).

٤٩- وأشارت السيدة غرامبي إلى أن التُّهَج المتكاملة مناسبة وتعزز الكفاءة والمساءلة. وهي تشمل العنصر الأساسي "التكامل" من حيث إنها تجمع بين النهج الحكومي الشامل ونهج شامل للمجتمع بأكمله. ووضع المعهد الدائم لحقوق الإنسان أيضاً منصة لمساعدة الشركات على معرفة إلى أي مدى يمكن أن تسهم عنايتها الواجبة في مجال حقوق الإنسان في تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

٥٠- وذكرت السيدة غرامبي أنه، فيما يتعلق بالعنصر الأساسي "الاتساق"، فإن الجمع بين الالتزامات المتعلقة بحقوق الإنسان والالتزامات المتعلقة بأهداف التنمية المستدامة يوفر إطاراً فريداً من نوعه لتحقيق اتساق السياسات والتدابير المحلية. وهو يتيح أيضاً فهماً أوضح لمحور تركيز آليات حقوق الإنسان ولما يتخللها من ثغرات.

٥١- وأشارت السيدة غرامبي إلى أنه، فيما يتعلق بالعنصر الأساسي "التوافق في الآراء"، تعكس خطة عام ٢٠٣٠ توافقاً في الآراء سياسياً وعالمياً. ويشكل قبول الدول توصيات الاستعراض الدوري الشامل على نطاق واسع أساساً توافقياً قوياً للعمل في مجالي حقوق الإنسان وأهداف التنمية المستدامة.

٥٢- وافتتحت السيدة لوبيز عرضها^(١٢) بالإشارة إلى أن وزارة الشؤون الخارجية في باراغواي تعتبر أهداف التنمية المستدامة مرتبطة ارتباطاً وثيقاً بأعمالها المتعلقة بحقوق الإنسان. وقدمت عرضاً مفصلاً لنظام رصد التوصيات، وقاعدة البيانات الإلكترونية لمتابعة توصيات آليات حقوق الإنسان والتنمية المستدامة. وأكدت أن نظام رصد التوصيات هو أكثر من أداة حاسوبية للمساعدة في الامتثال للتوصيات. فهو أيضاً نظام إنساني، يجمع بين موظفي الخدمة المدنية، ويتيح إمكانية الوصول إلى المجتمع المدني. وقد يتر هذا النظام الذي أُطلق في عام ٢٠١٤ وضع خطط وطنية لحقوق الإنسان في باراغواي.

٥٣- وأوضحت السيدة لوبيز أن جميع مؤسسات الدولة ملزمة بتعيين جهات تنسيق لمعالجة مسائل حقوق الإنسان. فهذا يساهم في مراعاة التوصيات الواردة من الاستعراض الدوري الشامل وغيره من آليات الأمم المتحدة في السياسة العامة. ويرتبط أكثر من ٤٠ مؤسسة و ٨٠ جهة تنسيق في الحكومة المركزية وفي جميع أنحاء البلد بنظام رصد التوصيات، مما يسمح للمسؤولين الحكوميين، بتجسيد التوصيات المتعلقة بحقوق الإنسان في عملهم، الأمر الذي يساعد بدوره على تقديم تقارير عن حقوق الإنسان أفضل وأنسب في توقيتها. وفي باراغواي، تناح للمنظمات غير الحكومية العاملة في مجال حقوق الإنسان إمكانية الوصول إلى نظام رصد التوصيات ما يمكنها من رصد تنفيذ تلك التوصيات. وفي عام ٢٠١٧، اتسع نطاق نظام رصد التوصيات ليشمل متابعة توصيات هيئات المعاهدات وأهداف التنمية المستدامة، بما يجعل الصلة بين التوصيات المتعلقة بحقوق الإنسان والأهداف أوضح.

(١١) انظر sdgdata.humanrights.dk.

(١٢) انظر www.ohchr.org/EN/Issues/SDGS/Pages/HRCIntersessionalMeeting.aspx.

٥٤- وذكرت السيدة لوبيز أن باراغواي ساعدت على إنشاء نظم لرصد التوصيات في شيلي، والجمهورية الدومينيكية، وغواتيمالا، وهندوراس، وأوروغواي، ولا يزال إنشاء هذا النظام في الأرجنتين قيد النظر. وتلقت باراغواي طلبات لإنشاء نظام لرصد التوصيات من كوستاريكا، وجمهورية لاو الديمقراطية الشعبية وبلدان أخرى، وكذلك من لجنة البلدان الأمريكية لحقوق الإنسان لاستخدامه في التقارير القطرية والمواضيعية للجنة وفي مجالات أخرى.

٥٥- وأشارت السيدة باتاراشوكي إلى أنه يجري النظر في تاييلند إلى أهداف التنمية المستدامة وحقوق الإنسان بصورة شمولية، لأن هذه الأهداف والحقوق تتعلق برفاه الناس. وينبغي أن يكون التركيز على سد الثغرات بين أهداف التنمية المستدامة وحقوق الإنسان على الصعيد القطري. وفي العام الأول لتنفيذ أهداف التنمية المستدامة، عملت تاييلند على صيغ الأهداف بصيغة وطنية من خلال إدراجها في الاستراتيجية القطرية للسنوات العشرين القادمة على النحو المبين في الخطة الوطنية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية. وعملت تاييلند بعد ذلك على إضفاء الطابع المحلي عليها عندما عين مجلس الوزراء حاكم كل مقاطعة ليكون منسقاً لأهداف التنمية المستدامة مسؤولاً عن تلقي المساهمات من المجتمع المدني والقطاع الخاص والأوساط الأكاديمية.

٥٦- وذكرت السيدة باتاراشوكي أن مسؤولياتها المتعلقة بالاستعراضات الوطنية الطوعية لأهداف التنمية المستدامة وبتقديم التقارير إلى هيئات المعاهدات تضعها في موقف جيد يمكنها من الربط بين التقارير. وكانت وزارة الشؤون الخارجية في تاييلند أيضاً الجهة المنسقة لمشاركة البلد في الاستعراض الدوري الشامل. ومنذ عام ٢٠١٧، تعد تاييلند سنوياً استعراضاً وطنياً طوعياً لأهداف التنمية المستدامة، ويعود ذلك بالدرجة الأولى إلى قيمته على المستوى المحلي. وأتاح فريق عامل مفتوح باب العضوية معني بمشاركة الجهات أصحاب المصلحة المتعددة توفير حيز سياسي للمجتمع المدني لتقديم إسهامات في تنفيذ أهداف التنمية المستدامة. وهذا يعكس نهجاً تصاعدياً إزاء تنفيذ الأهداف.

٥٧- وأشارت السيدة باتاراشوكي إلى أن حكومة تاييلند أعلنت في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٧، أن حقوق الإنسان برنامجاً وطنياً يرتبط بالتنمية المستدامة. وأنشأت الحكومة لجنة وطنية معنية بالنهوض بحقوق الإنسان والتنمية المستدامة، يرأسها نائب رئيس الوزراء، وتنبثق عنها لجان فرعية. وذكرت السيدة باتاراشوكي أنها ترأست اللجنة الفرعية المخصصة للالتزامات المتعلقة بتقديم التقارير، التي توفر منبراً للربط بين تقارير هيئات المعاهدات والاستعراض الدوري الشامل. وتعتزم تاييلند أن تدخل في هذا المنبر عملية الاستعراض الوطني الطوعي لأهداف التنمية المستدامة، وترغب أيضاً في ربط تقرير الاستعراض الدوري الشامل الخاص بحالتها بأهداف التنمية المستدامة في عام ٢٠٢١، عندما ستخضع حالتها للاستعراض الدوري الشامل.

٥٨- وسئل كل عضو من أعضاء الفريق عما إذا كان التنسيق بين المسؤولين عن أهداف التنمية المستدامة وحقوق الإنسان كافياً على الصعيد القطري وما إذا كانت الدول التي قدمت توصيات في إطار الاستعراض الدوري الشامل وقبلت توصياتها تستخدم المساعدة الإنمائية بشكل يكفي لدعم متابعة توصياتها المقبولة متابعة كافية.

٥٩- وردّ السيد مبارا بأنه قد فتح حوار في بوركينا فاسو، بين آليات التنسيق والمتابعة بشأن التوصيات المقدمة من آليات حقوق الإنسان، والمكتب المسؤول عن أهداف التنمية المستدامة. ويستمر العمل على وضع آليات وإجراءات التنسيق. وقد استفادت بوركينا فاسو من دعم

مختلف الشركاء والبلدان، بما في ذلك البلدان التي قدمت توصيات في إطار الاستعراض الدوري الشامل من أجل بوركينا فاسو.

٦٠- ولاحظت السيدة غرامي أن هناك تنسيقاً واسعاً، على ما يبدو، ورغبة في التنسيق على المستوى الوطني. ويتمثل التحدي في وضع الآليات الصحيحة. وشددت على أهمية تبادل الممارسات الجيدة التي تيسر الاطلاع على التنسيق، بطرق، منها تقديم بيانات متاحة بسهولة. وذكرت أيضاً مسألة إقامة بعض الشراكات الاستثنائية على الصعيد القطري، مثل المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان التي تعمل مباشرة مع مكاتب الإحصاء الوطنية. وربما لم تستخدم المساعدة الإنمائية الرسمية بما فيه الكفاية من أجل توصيات الاستعراض الدوري الشامل، ولكنها ليست حلاً لحقوق الإنسان أو لأهداف التنمية المستدامة. ويتعين البحث عن أنواع أخرى من مصادر التمويل.

٦١- وأشارت السيدة لوبيز إلى أن نظام رصد التوصيات أظهر أن من الممكن تحديد أهداف التنمية المستدامة التي تتطابق مع التوصيات المتعلقة بحقوق الإنسان. وقد خرج الاستعراض الدوري الشامل بتوصيات يسترر وضع خطة وطنية لحقوق الإنسان. وتقتضي الاحتياجات من الموارد إجراء مناقشة في جميع أنحاء بلدها. ويجب أن تستند المناقشة إلى حقوق الإنسان وأن تدعو إلى المزيد من الآليات ومن الأموال وإلى تخصيص ميزانيات أكبر.

٦٢- وأكدت السيدة باتاراشوكي أن التوصيات المنبثقة عن الاستعراض الدوري الشامل وهيئات المعاهدات يمكن أن تستخدم بشكل أفضل بإعطاء الأولويات للإجراءات المتخذة في إطار أهداف التنمية المستدامة. وأشارت إلى أنه بالإضافة إلى توصيات الاستعراض الدوري الشامل المقبولة، فإن التوصيات التي لم تقبل هي توصيات مهمة أيضاً. وأقرت بأهمية الموارد، لكنها أكدت أن المعرفة أهم من المال وأن التعاون فيما بين بلدان الجنوب مهم للغاية أيضاً.

٦٣- وفي مداخلات الحضور^(١٣)، أكد متكلمون آخرون أوجه التآزر بين حقوق الإنسان وأهداف التنمية المستدامة. وقدمت أمثلة أخرى على الممارسات الوطنية والدولية المتعلقة بحقوق الإنسان وأهداف التنمية المستدامة، وكرر بعض المتكلمين تأكيد أهمية التعاون بين أصحاب المصلحة على الصعيد الوطني والإقليمي والدولي.

٦٤- وسلط الضوء على الجهود التي تبذلها رابطة أمم جنوب شرق آسيا (آسيان) لتعزيز التكامل بين خطة عام ٢٠٣٠ ورؤية جماعة رابطة أمم جنوب شرق آسيا لعام ٢٠٢٥. وتشمل المواضيع الأخرى التي أثّرت زيادة المواءمة بين متطلبات تقديم التقارير المتعلقة بحقوق الإنسان وأهداف التنمية المستدامة، ودعم المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان من أجل تحقيق الأهداف، والفجوة بين متطلبات حقوق الشعوب الأصلية المعترف بها دولياً وتنفيذ خطة عام ٢٠٣٠، وأهمية مشاركة الشباب على الصعيد الوطني من أجل الربط بين حقوق الإنسان والأهداف.

(١٣) شيلي، وإكوادور، والتحالف العالمي للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان، والرابطة الأمريكية للأمم المتحدة، وتايلند باسم رابطة أمم جنوب شرق آسيا، ورومانيا، وإسرائيل، والفلبين، ومجموعة حقوق الإنسان للشيخ، والمركز الدولي لأبحاث السياسات والتعليم فيما يتعلق بالشعوب الأصلية، وبولندا، وجمهورية فنزويلا البوليفارية، وتشيكيا، وسنغافورة والسويد. وتتاح بعض البيانات على الموقع الشبكي التالي:

www.ohchr.org/EN/Issues/SDGS/Pages/HRCIntersessionalMeeting.aspx

٦٥- وسلط السيد مغازيني الضوء على أربعة جوانب من المناقشة وهي (أ) أهمية التنسيق على الصعيدين الوطني والدولي بشأن أهداف التنمية المستدامة وحقوق الإنسان؛ و(ب) تحسين تكامل ومواءمة أهداف التنمية المستدامة والجهود المتعلقة بحقوق الإنسان بدءاً بالاستعراض الدوري الشامل كجزء مقبول من توصيات آليات حقوق الإنسان، لكن مع شمل هيئات المعاهدات وغيرها من الآليات؛ و(ج) زيادة الاتساق في تقديم التقارير في مجلس حقوق الإنسان، وفي المنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي بشأن مسائل تتعلق بأهداف التنمية المستدامة وحقوق الإنسان؛ و(د) زيادة المساعدة الإنمائية الرسمية من أجل تحسين دعم التطورات الجارية على الصعيد القطري.

دال- الشراكات العالمية من أجل دعم تحقيق أوجه التآزر بين حقوق الإنسان وتنفيذ أهداف التنمية المستدامة

٦٦- افتتحت السيدة إسلر الجلسة الرابعة طالبة إلى المشاركين تناول ما يحتاج إليه مختلف أصحاب المصلحة لإقامة شراكات مجدية تسهم في تحقيق أوجه التآزر بين حقوق الإنسان وأهداف التنمية المستدامة وما هو المطلوب لوضع حوافز تدفعهم إلى توحيد قواهم لتسريع تحقيق أوجه التآزر.

٦٧- واستهل السيد لاد كلمته بالتركيز على عناصر الشراكة الفعالة. فالشراكة القوية أمر يجتمع فيه الأشخاص لأنهم يتطلعون إلى هدف مشترك أو على الأقل إلى أهداف متوافقة فيما بينها. وهذا يعني أن بإمكانهم أن "يقيموا علاقة مشتركة" تسفر عن نتائج إيجابية في هذا الاتجاه ومن ثم "يشاركون في إدارتها". وتقتضي الشراكة تقديم مساهمة واضحة ويمكن تحديدها، قد تكون مالية أو إرادة سياسية أو المساهمة ببذل الجهود، ومن شأن استخلاص مادة من هذه الشراكة أن يسهم في تحقيق الهدف المشترك. ومن المهم قياس ما إذا كان ذلك قد حدث، وما إذا كانت هناك ضرورة لوضع مؤشرات ملموسة أو على الأقل إجراء عمليات تقييم لمدى فعالية تلك الشراكة.

٦٨- وتكلم السيد لاد عن آخر تقرير صادر عن معهد الأمم المتحدة لبحوث التنمية الاجتماعية، بعنوان "الابتكارات السياسية من أجل التغيير التحويلي" كمساهمة أولية للمعهد في تنفيذ أهداف التنمية المستدامة. وخلص التقرير إلى أن الابتكارات التي كانت محكماً لإجراء تغيير تحولي باتجاه تحقيق التنمية هي تلك التي تستند إلى نهج عالمية وقائمة على الحقوق، وتدمج السياسات والأنشطة الاقتصادية في المعايير الاجتماعية والبيئية وتعزز عمليات اتخاذ القرار على أساس تشاركي حقاً.

٦٩- واختتم السيد لاد بتأكيد أهمية وجود بيانات مفصلة، من منظور بحثي، عن الفئة التي تركت خلف الركب. وهذا يحدد حجم الإرشادات التي يمكن تقديمها إلى البلدان والمجموعات والمجتمع والحكومات في مجال وضع السياسات التي من شأنها أن تعالج حالة أولئك الذين يتخلفون عن الركب. وينبغي زيادة الاستثمار، وبذل المزيد من الجهد والتركيز أكثر على توفير مجموعات متينة من البيانات المصنفة التي تسمح بالبحث والدعوة ووضع السياسات التي ستحول دون تخلف الناس عن الركب.

٧٠- وقدمت السيدة سري في عرضها^(١٤) المجلس العالمي للأعمال التجارية من أجل التنمية المستدامة بوصفه منظمة ذات عضوية تضم نحو ٢٠٠ شركة متعددة الجنسيات من أجل التصدي للتحديات المتعلقة بالاستدامة التي لا يمكن لكل منها أن تتصدى لها بمفردها. وعمل هذا التحالف العالمي للمؤسسات التجارية الرائدة على تسريع الانتقال إلى عالم مستدام تحقق فيه المؤسسات التجارية المستدامة نجاحاً أكبر. وللمؤسسات التجارية دور يمكنها أن تؤديه، وعليها أن تغتني الفرص وتتحمل مسؤولية إيجاد حلول للتحديات المجتمعية والبيئية التي تطرحها أهداف التنمية المستدامة. ولا يمكن تحقيق أهداف التنمية المستدامة بدون مشاركة مجدية من المؤسسات التجارية التي تعد عصب النمو الاقتصادي والعمالة، ومحرك التكنولوجيا والابتكار، ومصدر التمويل. وتمثل المبادئ التوجيهية بشأن الأعمال التجارية وحقوق الإنسان: تنفيذ إطار الأمم المتحدة المعنون "الحماية والاحترام والانتصاف" إطاراً رئيسياً للشركات لكي تسهم في أهداف التنمية المستدامة.

٧١- وتكلمت السيدة سري عن أربعة دوافع محركة لاستجابات المؤسسات التجارية لقضايا حقوق الإنسان، وأشارت إلى أن القاسم المشترك بينها هو أنها نهج قائمة على المخاطر. وقد يتسبب حافز قائم على المخاطر في بعض الأحيان في انغلاق الشركات على نفسها ويكون عائقاً أمام العمل مع الجهات الشريكة والداعمة الضرورية لإحداث تأثير تحويلي حقيقي في تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

٧٢- وأشارت السيدة سري إلى أن هناك حاجة فعلية إلى تعزيز قبول فكرة أن معالجة قضايا حقوق الإنسان تسهم إسهاماً إيجابياً في جدول أعمال أهداف التنمية المستدامة. ولتوضيح ذلك، استخدمت السيدة سري مثالين، يتعلق الأول بالعمل الجبري في صناعة صيد الأسماك النابيلندية والثاني بالحقوق في الأراضي في دولة بوليفيا المتعددة القوميات، وسأقت المثالين من عمل مشترك صادر عن المجلس العالمي للأعمال التجارية من أجل التنمية المستدامة والمنظمة غير الحكومية شيفت (Shift) بعنوان: "فرصة حقوق الإنسان: ١٥ حالة واقعية لكيفية مساهمة الأعمال التجارية في تحقيق أهداف التنمية المستدامة عن طريق مبدأ الإنسان أولاً". ويظهر المثالان أن إرساء احترام حقوق الإنسان في عمليات الشركات، والأهم من ذلك، في سلاسل التوريد الخاصة بها وسيلة فعالة لضمان استمرارية الأعمال التجارية وإقامة علاقات ثقة مع المجتمعات المحلية والجهات صاحبة المصلحة التي تستند إليها تلك الأعمال. وهناك بيان جدوى قوي يبرر هذه الإجراءات، فالقيام بها يمنح الشركات الإمكانيات اللازمة لإزالة الحواجز الكبيرة أمام التنمية والتأثير بشكل إيجابي في تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

٧٣- ووصفت السيدة أملين الطريقة التي سعت بها اللجنة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة إلى ضمان أن يكون لحقوق الإنسان منذ البداية تأثير في أهداف التنمية المستدامة. وقد أفلحت اللجنة في أن تضمن مكانتها كجهة تقيّم مدى تحقيق الهدف ٥ وعملت على تعميم إدماج المرأة في الأهداف. والعنصر الأول لتحويل المجتمع هو المساواة بين الرجل والمرأة، وهو شرط مسبق. ومن الضروري للغاية أن تنظر جميع الدول وجميع الشركاء إلى المساواة بين الرجل والمرأة على أنها الاستثمار الاستراتيجي الذي يتعين أن يكون أولى الأولويات. وهذا يتطلب

تسريع التكيف التشريعي. وهو يقتضي أيضاً اتباع نهج إقليمية تكفل زيادة إبراز صورة المرأة في القيادة السياسية الحقيقية، وإجراء عملية تقارب حقيقية بين تطبيق أحكام اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، وتحقيق أهداف التنمية المستدامة.

٧٤- وأشارت السيدة أملين إلى أن اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة ليس مجرد آلية قانونية ملزمة، بل هي أيضاً خريطة طريق للمستقبل. واختتمت بالقول إنه لا يمكن تحقيق التنمية المستدامة دون إيلاء الأولوية لتعزيز حقوق المرأة.

٧٥- وأكد السيد تيوانا أن من الضروري تهيئة الظروف المواتية للشراكات. وعند النظر إلى موضوع الشراكات ووضع الناس في صلب تلك الشراكات، تظهر الحاجة إلى تهيئة الظروف اللازمة في جميع أنحاء العالم التي تتيح للناس حرية تنظيم أنفسهم، والتواصل فيما بينهم والاتصال دون قيد لتشكيل الهياكل السياسية والاجتماعية المحيطة بهم.

٧٦- وذكر السيد تيوانا أنه يجب توفير حيز مدني، يستند إلى حرية التعبير وتكوين الجمعيات والتجمع السلمي. ووفقاً للبحوث التي أجراها التحالف العالمي لمشاركة المواطنين، لا يتمتع سوى ٤ في المائة من سكان العالم بهذه الحريات بشكل مناسب تماماً. وإذا ما أريد إحراز تقدم بشأن خطة عام ٢٠٣٠، فينبغي أن يكون هناك تركيز أكبر على تهيئة الظروف المواتية لمشاركة الناس ومنظمات المجتمع المدني.

٧٧- ورحب السيد دوفيدو بإدراج عنصري العمل اللائق والنمو الاقتصادي كهدف من أهداف التنمية المستدامة. ووصف العناصر الجوهرية لإطار حقوق الإنسان فيما يخص الهدف ٨ بأنها منع عمل الأطفال والعمل الجبري، وعدم التمييز، وحرية تكوين الجمعيات والتفاوض الجماعي. وما لم يتم الجمع بين الشراكات، فلن تكون هناك وسيلة لتحقيق هدف التنمية المستدامة الصعب والطموح للغاية.

٧٨- وأكد السيد دوفيدو أهمية الشراكة في تحقيق أهداف التنمية المستدامة. وأوضح ذلك من خلال الغاية ٨-٧ من أهداف التنمية المستدامة، التي تتعلق بالقضاء على أشكال الرق المعاصرة والعمل القسري والاتجار بالأطفال وعمل الأطفال. وبعد وصف التحديات التي تقف أمام بلوغ هذه الغاية، تحدث عن التحالف المعني بالغاية ٨-٧، والشراكة العالمية التي تهدف إلى تحفيز الابتكار، والتعجيل بالعمل، وتعبئة الموارد، وتعزيز البحوث وتبادل المعارف المكتسبة من ذلك.

٧٩- ولاحظت السيدة مرابط أنه لدى مناقشة المسائل المتعلقة بالشراكة، يبدو دائماً أن المشاركين يحاولون إعادة اختراع العجلة أو طرح المناقشة دون الاعتراف الواجب بالوجود الفعلي للعديد من الشراكات. وهناك العديد من الناشطين والقادة وغيرهم ممن عملوا طوال حياتهم سعياً إلى تحقيق أهداف التنمية المستدامة، وفي كثير من المناقشات التي تدور بشأن الشراكات، يترك القادة المحليون والأصوات المحلية خلف الركب. وأكدت السيدة مرابط أنه سيكون من المستحيل تقريباً ترجمة العديد من المناقشات الرفيعة المستوى، مثل المناقشة التي تدور حالياً، إلى تغييرات على أرض الواقع ما لم يتسع نطاق تلك المناقشات بحيث يشمل الشعوب والقادة في الميدان الذين يقومون بعملهم يومياً. وقدمت مثلاً يظهر كيف أن التجربة التي خاضتها في ليبيا من عام ٢٠٠٥ إلى عام ٢٠١٥ تؤكد ذلك. وشددت على أنه إذا ما أريد ضمان الشرعية بشأن حقوق الإنسان، والتنمية المستدامة وبشأن الجهات التي يجري العمل لأجلها أو ما يجري

عمله، فإن الأسئلة التي يتعين طرحها تتعلق بمعرفة الجهات التي تغيب عن القاعة عندما تتخذ القرارات الخاصة بالبرامج. ويلزم الاعتراف بأصوات القادة المحليين وتضخيمهما لتصل إلى الأسماع.

٨٠- وفي مداخلات الحضور^(١٥)، رحب عدة متكلمين بالاجتماع، وأعربوا عن تقديرهم لتبادل المعلومات بشأن الخبرات الوطنية والموارد المتاحة على الإنترنت. وردد الحضور البيانات السابقة بشأن أوجه التآزر بين حقوق الإنسان وأهداف التنمية المستدامة. وتشمل المسائل الأخرى التي أثّرت الشراكات وإشراك الجهات صاحبة المصلحة والمبادرات الوطنية من أجل إدماج حقوق الإنسان وتنفيذ أهداف التنمية المستدامة. وسلط الضوء أيضاً على أهمية المساواة بين الجنسين والتعليم العالي الجودة والشامل للجميع. وتشمل التجارب الوطنية المذكورة "آلية تتبع مسار" هدف التنمية المستدامة لجمع وتجميع البيانات المتعلقة بتنفيذ أهداف التنمية المستدامة مع إفصاح مجال لدمج بيانات حقوق الإنسان وإنشاء مجلس تنسيق وطني لأغراض التنمية المستدامة، تحت قيادة نائب رئيس الوزراء، بما يشمل المفوض الوطني لحقوق الإنسان.

٨١- وجرى التأكيد على أن المساعدة التقنية التي تقدمها الأمم المتحدة من أجل تنفيذ أهداف التنمية المستدامة ينبغي أن تسترشد بالمعايير الدولية لحقوق الإنسان، ووجهت دعوة إلى اتخاذ تدابير تتيح المشاركة في التخطيط لحقوق الإنسان وأهداف التنمية المستدامة وتقديم التقارير بشأنها وتنفيذها. وأكد متكلمون آخرون ضرورة ربط تنفيذ توصيات الاستعراض الدوري الشامل بتحقيق أهداف التنمية المستدامة وشمل ممثلي الشعوب الأصلية في المناقشات المتعلقة بخطة عام ٢٠٣٠.

هـ- تقديم السرد المتعلق بحقوق الإنسان إلى المنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة

٨٢- أوضحت السيدة بارتيلمي والسيدة هيكس في الجلسة الختامية، بعض أهم الخطوط لليوم والرسائل الرئيسية اللازمة من أجل تقديم سرد بشأن حقوق الإنسان إلى المنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة، والمتابعة فيما يتعلق بالاجتماع الذي يعقد في الفترة الفاصلة بين دورتين.

٨٣- وأكدت السيدة بارتيلمي اتساع نطاق الاتفاق في القاعة على أن أهداف التنمية المستدامة وحقوق الإنسان هما وجهان لعملة واحدة. وأشارت إلى أن هناك اتفاقاً واسع النطاق على أن تنفيذ أهداف التنمية المستدامة ليس على المسار الصحيح، وأن من المقلق أنه كان متخلفاً عن الركب في قضايا، مثل تغير المناخ والأمن الغذائي والنزاع، سيكون لها كلها آثار طويلة الأجل. وأشارت إلى الشعور العام السائد بأن ربط الجهود المبذولة لحماية وتعزيز حقوق الإنسان بالجهود الرامية إلى تحقيق أهداف التنمية المستدامة سيكون وسيلة قوية جداً للإسراع بعجلة التقدم.

(١٥) هيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة، وكابو فيردي، وبنغلاديش، واليونان، والنرويج، وأذربيجان، وفنلندا، ومالطة، ومنظمة الإعلام عن الاستعراض الدوري الشامل، ورابطة حقوق الإنسان الدولية للأقليات الأمريكية، والمكسيك، ورابطة المواطنين العالميين. وتتاح بعض البيانات على الموقع الشبكي التالي:

www.ohchr.org/EN/Issues/SDGS/Pages/HRCIntersessionalMeeting.aspx

٨٤- وأشارت السيدة بارتيلمى إلى الشعور السائد في كثير من الأحيان بأن هناك فجوة تفصل بين أوساط الأمم المتحدة في جنيف والأخرى في نيويورك. وأشارت إلى أن الفجوة التي تفصل بينهما هي نفسها التي تفصل بين مجتمع التنمية ومجتمع حقوق الإنسان وهي تتجاوز نطاق الأمم المتحدة. وعندما تثار مسألة حقوق الإنسان في نيويورك، فإن مناقشتها في المنتديات التي تتناول التنمية تواجه بعض التردد. وربما يعزى ذلك إلى النبرة واللغة المستخدمتين فيها. وإن زيادة التركيز على هيئات المعاهدات وعمليات الاستعراض الدوري الشامل التي تقدم التوصيات وتحشد الدعم للبلدان لتنفيذ حقوق الإنسان وأهداف التنمية المستدامة قد تفضي إلى رغبة أكبر في مناقشة مسائل حقوق الإنسان. وفيما يتعلق بعقد المنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة، إن للمجتمع المدني والجهات الأخرى صاحبة المصلحة دوراً مهماً يشمل تنظيم جلسة واحدة.

٨٥- وفي معرض الحديث عن الاستعراضات الوطنية الطوعية، أشارت السيدة بارتيلمى إلى تقييمات السيدة روبنسون التي وصفتها بأنها ضعيفة وبأن ضعف المساءلة فيما يخص خطة عام ٢٠٣٠ قد يعوق تنفيذها. وأشارت إلى أنه عندما اتخذ إجراء وضع الاستعراضات الوطنية الطوعية، كان ذلك إنجازاً غير متوقع، لأن المفاوضات كانت صعبة ولأن أهداف التنمية المستدامة ليست التزامات تعاهدية. فالاستعراضات طوعية، ولكنها أيضاً بناءة، والغرض الرئيسي منها هو السماح بتبادل الخبرات وإقامة الشراكات.

٨٦- وما دام هناك أكثر من مائة بلد من البلدان يجري استعراضات وطنية طوعية، فإن المجال مفتوح بوضوح لتحسين الوفاء بهذا الغرض. وهذه الاستعراضات أقل منهجية من الاستعراض الدوري الشامل، ولا ينتج عنها أي توصيات. ومع ذلك، فإن الاستعراض الوطني الطوعي يساعد على النهوض بالتنفيذ عن طريق تركيز اهتمام الدولة على ما يجري القيام به على الصعيد الوطني. وذكرت السيدة بارتيلمى أيضاً العمل الجاري لتحسين الاستعراضات الوطنية الطوعية. وأشارت إلى أن رئيس المجلس الاقتصادي والاجتماعي بصدد إدخال بعض التحسينات بالفعل في عام ٢٠١٩. وستكون هناك فرصة أخرى عندما تستعرض حالة المنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة في عام ٢٠٢٠. بيد أن من المهم أيضاً استخدام الاستعراض الدوري الشامل لدراسة تنفيذ أهداف التنمية المستدامة، بسبب طابعها الأكثر منهجية. وقد يكون من المجدي في نهاية المطاف اتباع نهج مختلفة في الاستعراض الدوري الشامل وعمليات الاستعراض الوطنية الطوعية.

٨٧- وأكدت السيدة بارتيلمى أن من الأهمية بمكان التأكد من أن التقرير الموجز لاجتماع ما بين الدورتين، الذي سيشكل مساهمة مجلس حقوق الإنسان في المنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة، يحظى بالمكانة والاهتمام اللازمين في نيويورك. وسيثار هذا الأمر مع رئيس المجلس الاقتصادي والاجتماعي بحيث يخصص للبرنامج حيز في شهر تموز/يوليه يمكن فيه عرض التقرير.

٨٨- وحددت السيدة هيكس خمس رسائل رئيسية صادرة عن الاجتماع وهي: (أ) الأهمية البالغة لحقوق الإنسان في تنفيذ خطة عام ٢٠٣٠؛ و(ب) وجود اقتراحات ملموسة بشأن كيفية سد الفجوة التي تفصل بين نيويورك وجنيف؛ و(ج) أهمية الاستفادة الكاملة من المنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة للدلالة على الروابط القائمة بين حقوق الإنسان وأهداف

التنمية المستدامة؛ و(د) ضرورة توسيع نطاق دور الشراكات في دعم تنفيذ أهداف التنمية المستدامة، بطرق، منها إشراك الأشخاص الذي يتأثرون أكثر من غيرهم بمحتوى أهداف التنمية المستدامة، ولكن تقليص الحيز المدني يشكل عقبة تحول دون ذلك؛ و(هـ) وجوب تسريع الجهود المبذولة من أجل تحقيق أهداف التنمية المستدامة. وفيما يخص تنفيذ أهداف التنمية المستدامة تنفيذاً كاملاً، فإن حقوق الإنسان ليست المشكلة بل هي جزء من الحل.

٨٩- وأوجز المقرر بعض المواضيع الرئيسية ورسائل الاجتماع، التي ترد أدناه في الاستنتاجات والرسائل الرئيسية^(١٦).

ثالثاً- الاستنتاجات والرسائل الرئيسية

٩٠- بحث الاجتماع العديد من جوانب العلاقة التي تربط بين أهداف التنمية المستدامة وحقوق الإنسان. وأثبتت أمثلة كثيرة مبنية على الأدلة أن العلاقة التي تربط بينها عميقة وغير قابلة للجزئية. وهناك شعور واسع النطاق بأن أهداف التنمية المستدامة لا يمكن تحقيقها إلا من خلال نهج قائم على حقوق الإنسان في تنفيذها على الصعد المحلي والوطني والإقليمي والعالمي. ويمكن أيضاً لتعزيز أوجه التآزر بين خطة عام ٢٠٣٠ وحقوق الإنسان أن يضمن تحسين الاتساق بين الالتزام السياسي والالتزامات القانونية.

٩١- وينبغي الاسترشاد في تنفيذ أهداف التنمية المستدامة بمبادئ حقوق الإنسان، بما في ذلك عدم التمييز، والمشاركة، والمساءلة. ويمكن أن تقدم آليات حقوق الإنسان، بما في ذلك الاستعراض الدوري الشامل وهيئات معاهدات حقوق الإنسان والإجراءات الخاصة، إسهامات قيمة في إرشاد السياسات والتخطيط من أجل تنفيذ أهداف التنمية المستدامة، ولا سيما على الصعيدين الوطني والمحلي. وينبغي أن تثرى التقارير والتوصيات المقدمة من آليات حقوق الإنسان الاستعراضات الوطنية الطوعية بشأن تنفيذ أهداف التنمية المستدامة سواء في إعدادها على الصعيد الوطني أو في تقديمها والنظر فيها في المنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة. وينبغي لآليات حقوق الإنسان أن تستمر في مراعاة أهداف التنمية المستدامة في عملها.

٩٢- وهناك شعور بالقلق واسع النطاق بأن تنفيذ خطة التنمية لعام ٢٠٣٠ متخلف عن الركب. ومن بين الأسباب المذكورة التي يلزم معالجتها على وجه السرعة عدم كفاية تعبئة الموارد، وسوء الإدارة، والفساد وانعدام المساءلة. وجرى أيضاً التأكيد على أن أهداف التنمية المستدامة مشروع عالمي يفرض مطالب على كل دولة من الدول الأعضاء. ويجب توفير موارد إضافية من مجموعة متنوعة من المصادر، تشمل زيادة المساعدة الإنمائية الرسمية، وقطاعي الأعمال والقطاع المالي، والضرائب. وأشار إلى أن أساس حقوق الإنسان في خطة عام ٢٠٣٠ يتطلب إتاحة موارد إضافية لتنفيذ أهداف التنمية المستدامة. ويمكن للتحسينات المدخلة على أسلوب الإدارة ومكافحة الفساد بمزيد من الفعالية أن توفر أيضاً

(١٦) يتاح الموجز الذي أعده على الموقع الإلكتروني التالي:

.www.ohchr.org/Documents/Issues/SDGS/2030/Mr.MichaelO_Flaherty.pdf

موارد إضافية كبيرة لتحقيق أهداف التنمية المستدامة. والنهج القائم على حقوق الإنسان أمر أساسي لتحسين أسلوب الإدارة.

٩٣- وإن تبادل المعارف والخبرات المتعلقة بتنفيذ أهداف التنمية المستدامة على أساس حقوق الإنسان بين البلدان وداخل المناطق، بطرق منها التعاون فيما بين بلدان الجنوب، أمر هام. وهناك ذخيرة غنية من المعارف والخبرات التي يمكن الاستفادة منها، بما في ذلك في سياق الترتيبات الإقليمية في رابطة أمم جنوب شرق آسيا والاتحاد الأوروبي. وتوجد مجموعة متنوعة من قواعد البيانات المبتكرة والترتيبات والممارسات المؤسسية التي تدعم أوجه التآزر بين حقوق الإنسان وأهداف التنمية المستدامة في التخطيط والتنفيذ والرصد والتقييم على الصعد الوطني والإقليمي والدولي. وجرى توفير قاعدة البيانات الوطنية الخاصة بإحدى الدول وما يتصل بها من خبرات لدول أخرى اعتمدتها بعد ذلك. وتتيح قواعد حقوق الإنسان الوطنية الموحدة الأخرى، المعروفة باسم "الأطر الوطنية لتقديم تقارير الرصد"، أيضاً إمكانات لاستغلال أوجه التآزر بين حقوق الإنسان وعمليات تنفيذ أهداف التنمية المستدامة.

٩٤- وهناك العديد من الأمثلة على الروابط القائمة بين حقوق الإنسان والتخطيط لتنفيذ أهداف التنمية المستدامة في الدول الأعضاء، بما في ذلك في خطط العمل الوطنية العامة والمواضيع المتعلقة بحقوق الإنسان وفي التعاون الإنمائي. فقد أظهرت التجربة أن هناك العديد من أوجه التآزر التي يمكنها أيضاً بالإضافة إلى ما تسهم به في تحسين حقوق الإنسان وتنفيذ أهداف التنمية المستدامة، أن تخفف من عبء تقديم تقارير حقوق الإنسان الملقى على عاتق الدول وأن تحسّن الاستعراضات الوطنية الطوعية في المنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة. ودُكرت مراراً أهمية المشاركة على مستوى الأجهزة الحكومية والمستوى المجتمعي في أعمال حقوق الإنسان وتنفيذ أهداف التنمية المستدامة وكذلك أهمية تقديم الدعم على أعلى مستويات الحكومة.

٩٥- وتتعلق أهداف التنمية المستدامة بالتمكين وإقامة شراكات مجدية. وأصحاب الحقوق هم المستفيدون الرئيسيون من التنمية، ويجب وضعهم في صميم الجهود الرامية إلى "عدم ترك أي أحد خلف الركب". ويجب توفير حيز للناس على مستوى القاعدة الشعبية وللشباب والشعوب الأصلية والأشخاص ذوي الإعاقة وغيرهم من الأشخاص المهمشين والضعفاء والمجتمعات المحلية ليكونوا مشاركين نشطاء في تحقيق أهداف التنمية المستدامة. ومن المهم الاستفادة من خبرتهم لمعرفة ما يصلح وما لا يصلح.

٩٦- ومن الضروري إقامة شراكات بين الحكومات والأمم المتحدة وغيرها من المنظمات الدولية والمجتمع المدني والمؤسسات التجارية لتحقيق أهداف التنمية المستدامة. وتقتضي الشراكات القوية أهدافاً مشتركة واضحة، ومساهمات محددة وتقييمات دورية لمعرفة مدى فعالية الشراكة. ولكي يكون المجتمع المدني قادراً على تقديم إسهاماته الأساسية، يجب أن يتمتع بحرية التعبير وحرية التجمع وحرية تكوين الجمعيات، ويجب حماية الحيز المدني.

٩٧- ويتعين أن يستند دعم الأمم المتحدة من أجل تنفيذ أهداف التنمية المستدامة على الصعيد القطري إلى حقوق الإنسان. وتؤدي المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان دوراً بالغ الأهمية في تنفيذ جميع أهداف التنمية المستدامة، وهناك مجال لزيادة مشاركتها.

وللمؤسسات التجارية، بما في ذلك المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم، دور مهم أيضاً، وتقدم المبادئ التوجيهية بشأن الأعمال التجارية وحقوق الإنسان الأساس اللازم لعمل المؤسسات التجارية القائم على حقوق الإنسان في إطار خطة عام ٢٠٣٠.

٩٨- ويكتسي جمع البيانات وتصنيفها وتحليلها أهمية بالغة لتنفيذ أهداف التنمية المستدامة وحقوق الإنسان، ولا سيما من أجل كفالة تحديد التحديات التي تواجهها الفئات الأكثر ضعفاً وتهميشاً بوضوح والتصدي لها. وهذه الحاجة كانت تلبي في بعض البلدان عن طريق إقامة شراكات بين المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان والهيئات الإحصائية الوطنية.

٩٩- ومن المهام الفورية التي خرج بها الاجتماع معرفة كيفية مواصلة تعزيز أوجه التآزر بين أهداف التنمية المستدامة وحقوق الإنسان. وينبغي بذل الجهود لسد الفجوة التي تفصل بين الأوساط المعنية بحقوق الإنسان في جنيف والأوساط الإنمائية في نيويورك. وتشمل الاقتراحات للقيام بذلك تقديم رسائل قوية تتعلق بحقوق الإنسان في المنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة الذي سيعقد في تموز/يوليه ٢٠١٩، والتأكد من أن برنامج المنتدى السياسي الرفيع المستوى يتضمن حيزاً لعرض هذا التقرير الموجز، وعقد اجتماع مشترك بين المجلس الاقتصادي والاجتماعي ومجلس حقوق الإنسان من أجل استكشاف التكامل بين الاستعراض الدوري الشامل وآليات الاستعراض الوطني الطوعي.

١٠٠- وينبغي بصورة أعم، أن يتزايد دمج تنفيذ أهداف التنمية المستدامة في الاستعراض الدوري الشامل، وينبغي أن تواصل هيئات معاهدات حقوق الإنسان والإجراءات الخاصة مراعاة أهداف التنمية المستدامة. ويجب أن تستفيد الدول الأعضاء والجهات صاحبة المصلحة الأخرى على نحو أفضل من نتائج الاستعراض الدوري الشامل وتقارير هيئات المعاهدات والإجراءات الخاصة لتوجيه التخطيط لتنفيذ أهداف التنمية المستدامة، ومتابعته وتقديم تقارير عنه، بما في ذلك في إعداد الاستعراضات الوطنية الطوعية في المنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة والنظر فيها. وأخيراً، من المهم أن تواصل الدول وغيرها من الجهات صاحبة المصلحة تبادل الخبرات والممارسات الجيدة في مجال دمج ومواءمة تنفيذ حقوق الإنسان وأهداف التنمية المستدامة على الصعيدين الوطني والدولي.